العنقاء

مجلة شهرية (ورقية -إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة
العدد الثاني عشر 22/07/2026م -1448/2/08هـ

سورية بين نشوة الانتصار وخطر تشكل الدولة العميقة

حماية الحرية وتجريم الأسدية مسؤولية الشباب في سورية الجديدة

من إعلام السلطة إلى سلطة الإعلام

المرأة السورية... سرُّ الاكتمال الإنساني في سورية الجديدة

أنتم الذين تغرزون خنجراً في ظهر الدولة!

الحرية التي لم نتعلمها بعد

تيار سورية الجديدة
(السنة الأولى)

من الوثيقة الفكرية لتيار سورية الجديدة

إن الحرية هي إحدى القيم الأصيلة في فكر تيار سورية الجديدة وممارساته؛ حرية لا تنتهك الدين و لا تخرجه عن فاعليته الاجتماعية في الشأن العام، ولا تُقدِّم النزعة الفردية الغالبة، ولا تتمحور حول المطالبة بالحقوق الفردية المفضية إلى هدر المصالح الكبرى للمجتمع. ورفض التسلّط يقتضي القطع البات مع سيطرة الأجهزة الأمنية والعسكرية على مفاصل الحكم، وإنهاء أي شكل من أشكال تدخلاتها، ومن مقاصد الحكم: التشجيع على الفضيلة، والتضييق على الرذيلة، وصيانة كرامة الأفراد من الرجال والنساء، وحريات المجموعات.

العنقاء

مجلة شهرية (ورقية - إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة

فريق التحرير

رئيس التحرير: سهير أومري
مشرف الأبواب السياسية والاقتصادية: أسامة ليموني
مشرف الأبواب الاجتماعية والثقافية: علا خالوصي

مشرف أخبار التيار: آية رشيد
تصميم الغلاف: المكتب الإعلامي
الإخراج الفني: رامز القاري

ايميل التحرير: alankaa.magazine@syriamovement.com

أبواب المجلة

إضاءات سياسة	سورية بين نشوة الانتصار وخطر تشكل الدولة... أ. مصعب الأحمد	2-1
رؤى سياسة	من إعلام السلطة إلى سلطة الإعلام أ. بلال محمد الشيخ	4-3
إضاءات في التغيير والنهضة	أنتم الذين تغرزون خنجراً في ظهر الدولة! أ. أسامة ليموني	6-5
إضاءات شبابية	حماية الحرية وتجريم الأسدية مسؤولية... أ. باسل عبد الله الرفاعي	8-7
المرأة السورية	المرأة السورية... سرُّ الاكتمال الإنساني .... أ. أميرة عليّان تبلو	9
إضاءات نفسية إجتماعية	الحرية التي لم نتعلمها بعد أ. ملهم العمور	11-10
إضاءات في الاقتصاد والتنمية	الغوطة... من رئة دمشق إلى ركيزة أمنها... أ. منير الفقير	12
إضاءات مقاصدية	"تجريم الأسدية" بين حرية التعبير وفقه المقاصد أ. سهير أومري	14-13
يراع	التغيير بين المطالبة الجمعية والمقاومة أ. محمد زكريا البدوي	15
يراع	لماذا أصبح الحياد ضرورة وطنية؟ أ. بهاء حمدان	17-16

سورية بين نشوة الانتصار وخطر تشكل الدولة العميقة

أ. مصعب الأحمد
عضو تيار سورية الجديدة

ليست أخطر لحظات الشعوب بعد الثورات والحروب هي لحظة المعركة وحدها، بل قد تكون اللحظة الأخطر هي ما يأتي بعدها حين تبدأ الدولة بالتشكل، وتتوزع القوة وتبنى المؤسسات وتظهر مراكز النفوذ.

في هذه المرحلة لا يظهر الخطر دائماً بوضوح، ولا يأتي الاستبداد دفعة واحدة رافعاً رايته، بل قد يتكون ببطء من قرارات صغيرة وتعيينات وتحالفات وأجهزة ومراكز قوة حتى يجد الناس أنفسهم بعد سنوات أمام سلطة صلبة لم يعد من السهل مقاومتها.

وما أشبه هذه الحالة بالخيزران! فالخيزران في بدايته لا يبدو شجرة عظيمة، ولا غابة كثيفة، بل يظهر كنبات محدود النمو، لكن ما لا يراه الناس هو ما يجري تحت الأرض؛ حيث تمتد الجذور وتتقوى وتتشابك، ثم حين تكتمل البنية المخفية تخرج القصبات بقوة وسرعة.

المشكلة ليست في لحظة الانفجار وحدها، بل في السنوات التي سبقتها حين كانت الجذور تتكون بصمت.

وهكذا قد تتشكل الدول العميقة والسلطات المستبدة بعد الثورات والكوارث، فلا تبدأ دائما بإعلان صريح عن الاستبداد، ولا بقمع شامل ظاهر منذ اليوم الأول، بل قد تبدأ باسم الضرورة أو الأمن أو حماية الثورة أو منع الفوضى أو توحيد القرار أو الحفاظ على الاستقرار.

وقد تكون هذه الشعارات مفهومة في لحظة الخوف والتعب والانقسام، لكنها قد تتحول مع مرور الوقت إلى أدوات لاحتكار السلطة وإغلاق المجال العام.

الخطر الأكبر أن الناس في هذه المراحل يكونون مرهقين، فالشعوب الخارجة من الحرب لا تهتم بالنظريات السياسية وآليات الحكم وطرق تشكل مراكز النفوذ، بل تبحث عن الخبز والأمان والبيت والعمل وعودة الحياة.

لذلك ينظر أكثر الناس إلى الأحداث نظرة سطحية تخلو من العمق، وتتأثر بالأحداث بشكل انفعالي عاطفي، وتفتقر إلى رؤية استراتيجية شاملة، فتراهم ينشغلون بتأثير قانون جديد، ويغفلون عن آلية سن هذا القانون، وهل يستند لأساس دستوري أم لا؟ ويتناقشون بمؤهلات مسؤول، ولا يتطرقون لطريقة تعيينه، ويركزون على آثار قراراته وأفعاله دون الاهتمام بمعرفة صلاحياته.

فهم يفتقرون للنظرة الاستراتيجية التي تربط الأحداث الصغيرة ببعضها.

هنا تأتي أهمية دراسة التاريخ ومعرفة النماذج التاريخية التي تعطي صورة أكثر شمولاً، فالواقع اليومي الممتد قد يخدع الإنسان لأن الحدث الصغير إذا وقع منفردًا بدا عاديًّا، لكن حين يتكرر ويتصل بغيره يصبح مؤشرًا خطيرًا.

تعيين هنا، وإقصاء هناك، وتهميش محافظة، وتضخم جهاز أمني، وسيطرة فئة على الموارد، وغياب الرقابة، واحتكار السلاح، وإضعاف القضاء، وتحويل الرموز إلى أشخاص فوق النقد.

كل واحدة من هذه العلامات قد تبدو محدودة، لكنها حين تجتمع ترسم مسارًا واضحًا نحو تشكّل سلطة مغلقة؛

لذلك لا يكفي أن يقال: إنه لا توجد مؤشرات قوية الآن، فبعض المؤشرات لا تكون قوية في بدايتها، لكنها تكون عميقة كالخيزران الذي لا يكشف حجمه الحقيقي من أول غصن يخرج من الأرض، وكذلك السلطة لا تكشف دائما حدودها النهائية في أول سنة أو سنتين.

ولهذا يجب قراءة الاتجاه العام، ومعرفة مَن يملك القرار؟ ومَن يستطيع المحاسبة؟ وهل تتوسع المؤسسات أم تضيق؟ وهل تنمو المشاركة أم تنحصر؟ وهل تُبنى الدولة أم يُبنى الولاء؟ وهل تُعزز سيادة القانون أم تكون السلطة بيد فئة من المتحكمين؟

وفي الحالة السورية تصبح هذه الأسئلة أكثر حساسية، فالمجتمع الخارج من معارك طويلة وكوارث متراكمة يكون أكثر قابلية لقبول سلطة قوية إذا وعدته بالأمن والاستقرار.

والشخص أو الجهة التي تخرج بصورة المنتصر أو المنقذ أو الرمز تملك قدرة أكبر على جمع الولاء حولها، وقد يصعب على الناس نقدها في البداية.

ليس لأن الناس لا يريدون الحرية، بل لأنهم يخافون من عودة الفوضى أو لأنهم يخلطون بين السلطة والدولة، فيرون كل نقد للسلطة وإن كان محقًّا هو محاولة لهدم الدولة وخيانة القضية.

لكن التجارب التاريخية تقول إن أخطر ما يمكن أن يحدث بعد الثورات هو تحويل الشرعية الثورية إلى حصانة دائمة، فالثورة تمنح شرعية أخلاقية، لكنها لا تمنح أحدًا حق احتكار الدولة. والانتصار على عدو ظالم لا يعني أن المنتصر أصبح فوق الرقابة، وبناء الدولة لا يكون بتقديس الأشخاص، بل ببناء مؤسسات تمنع أي شخص أو جماعة من ابتلاع المجال العام.

هنا تقع مسؤولية كبيرة على النخب من مثقفين وفقهاء وحقوقيين وإداريين واقتصاديين وأصحاب رأي ووجهاء وأهل خبرة.

فدورهم ليس الصراخ بعد فوات الأوان، بل التنبيه المبكر وربط العلامات الصغيرة بمسارات التاريخ، وشرح الخطر للناس بلغة مفهومة لا بلغة نخبوية معزولة.

فالاستبداد لا يُمنع فقط عندما يكتمل، بل يُمنع وهو في طور التشكل.

ومع ذلك يجب الاعتراف بأن تأثير النخب في هذه المراحل يكون محدودًا وصعبًا، فالجماهير قد تكون مأخوذة بنشوة الانتصار أو خائفة من الفراغ أو متعلقة بالرموز أو غارقة في احتياجاتها اليومية.

ولهذا يجب أن يكون خطاب النخب حكيمًا لا متعاليًا، وواضحًا لا تحريضيًّا، وحازمًا لا فوضويًّا.

المطلوب ليس إسقاط الدولة وهي في طور التشكل، بل منع ولادة سلطة مستبدة تختطف الدولة والقرار، والفرق كبير بين بناء دولة قوية وبناء سلطة متغوّلة.

فالدولة القوية تقوى بمؤسساتها وقانونها وعدالتها وتوازنها ومشاركة أبنائها، أما السلطة المتغولة فتقوى بضعف الناس وخوف المجتمع واحتكار السلاح والمال والإعلام والقرار.

الأولى تحمي المجتمع والثانية تبتلعه.

لذلك فإن واجب المرحلة ليس التشكيك في كل شيء، ولا تخوين كل سلطة ناشئة، ولا نشر اليأس، بل بناء وعي مبكر.

يجب مراقبة الإشارات قبل أن تتحول إلى وقائع صلبة مثل طريقة تشكيل الأجهزة، وتوزيع المناصب، واستقلال القضاء، وحرية النقد، وحق المحافظات في المشاركة، وشفافية المال العام، ومصير السلاح، وعلاقة السلطة بالمجتمع، وحدود صلاحيات القادة.

إن الخطر لا يأتي دائما على هيئة طاغية مكتمل منذ اليوم الأول، بل غالباً يأتي على شكل قرارات صغيرة تتراكم مع الوقت فتشكل جذور السلطة التي تنمو منها أغصان الاستبداد.

وإذا لم ننتبه إليها؛ فقد نستيقظ بعد سنوات، فنرى غابة كاملة من الاستبداد قد نمت، وصارت مقاومتها أصعب بكثير.

ولهذا فإن الدرس الأهم لسورية ليس فقط كيف تسقط الظلم، بل كيف تمنع عودته بثوب جديد، وليس فقط كيف تنتصر الثورة، بل كيف لا تبتلعها السلطة بعد الانتصار.

فبناء الحرية يحتاج إلى ذاكرة تاريخية ومؤسسات راسخة، ونخب شجاعة وشعب يتعلم أن يحرس مستقبله قبل أن يُسرق منه مرة أخرى.

من إعلام السلطة إلى سلطة الإعلام
لماذا يحتاج السوريون إلى إعلام خاص مستقل؟

بقلم: أ. بلال محمد الشيخ
عضو تيار سورية الجديدة

يشهد الفضاء الإعلامي السوري في المرحلة الراهنة نقاشًا محتدمًا حول دور وسائل الإعلام الخاصة وحدود استقلالها، في ظل اتهامات متكررة تُوجَّه إلى بعض المنصات الإعلامية بأنها "فلول" أو "منحازة" لمجرد تبنيها خطابًا متوازنًا أو محايدًا في تغطية القضايا العامة.

ويكشف هذا الجدل، في جوهره، عن إشكالية أعمق تتعلق بطبيعة العلاقة بين الإعلام والسلطة، وحدود التعددية الإعلامية في سياق ما بعد الاستبداد.

لقد شكّل احتكار الإعلام أحد أبرز ركائز النظام الأسدي البائد، حيث لم تكن المؤسسات الإعلامية سوى أدوات تعبئة وتوجيه، تخضع بشكل كامل للسلطة السياسية والأمنية.

وفي ظل هذا النموذج، غابت المهنية لصالح الدعاية، وتحوّل الإعلام من فضاء لنقل الحقيقة إلى أداة لإعادة إنتاج الخطاب الرسمي وتكريس الرواية الواحدة.

لذلك، فإن أي نقاش حول مستقبل الإعلام في سوريا لا يمكن فصله عن ضرورة تفكيك هذا الإرث الاحتكاري، وبناء بيئة إعلامية تعددية تقوم على الاستقلالية والتنافس.

كما أن وجود إعلام خاص مستقل لا يُعد ترفًا ديمقراطيًا كما يسميه البعض، بل هو شرط أساسي لقيام نظام سياسي سليم.

فالإعلام الخاص، عندما يلتزم بالمعايير المهنية، يقدّم روايات متعددة، ويتيح مساحات للنقاش العام، ويسهم في كسر احتكار الحقيقة.

كما أنه يشكّل أداة رقابة غير مباشرة على أداء السلطة، من خلال كشف الأخطاء، وتحليل السياسات، وتقديم بدائل معرفية للرأي العام.

وفي هذا السياق، فإن التنافس بين الإعلام الحكومي والخاص لا ينبغي أن يُفهم بوصفه صراعًا صفريًا، بل كآلية ضرورية لتحسين جودة الخطاب الإعلامي وتعزيز الشفافية.

غير أن الإشكالية لا تكمن فقط في وجود إعلام حكومي أو خاص، بل في طبيعة العلاقة التي تربط الإعلام بالسلطة.

فالمخاوف الحقيقية تنشأ عندما يتحول الإعلام—بغض النظر عن ملكيته—إلى امتداد للسلطة السياسية، أو إلى أداة تبرير وتلميع لسياساتها.

عندها يفقد الإعلام وظيفته الأساسية بوصفه "سلطة رابعة"، ويتحول إلى جزء من منظومة الحكم، بدل أن يكون مراقبًا لها.

إن استقلالية الإعلام لا تُقاس فقط بملكيته أو بتمويله، بل بقدرته على الحفاظ على مسافة نقدية من السلطة، وعلى التزامه بالمعايير المهنية في نقل الخبر وتحليله.

وفي هذا الإطار، يبرز خلط خطير بين الحياد المهني والانحياز السياسي.

فالتغطية المتوازنة التي تسعى إلى عرض وجهات النظر المختلفة لا تعني بالضرورة التماهي مع أي طرف، بل هي جوهر العمل الصحفي.

إن اتهام وسائل إعلام بالانحياز أو "الفلولية" لمجرد عدم تبنيها خطابًا تعبويًا يعكس نزعة إقصائية تتعارض مع أبسط مبادئ التعددية. فالاختلاف مع السياسة التحريرية لأي وسيلة إعلامية يجب أن يُقابل بالنقد المهني والحوار، لا بمحاولات التشويه أو الإقصاء.

إن بناء مشهد إعلامي صحي في سوريا يتطلب الاعتراف بحق التعدد والاختلاف، ورفض إعادة إنتاج منطق الاحتكار الذي ساد في العقود الماضية.

فالإعلام الذي يخضع لضغط الشارع أو السلطة على حد سواء يفقد استقلاله، ويصبح عرضة للتسييس المفرط.

لذلك، فإن حماية الإعلام المهني—سواء كان حكوميًا أو خاصًا—تستدعي ترسيخ ثقافة تقبل النقد، وتعزيز معايير الشفافية والمساءلة، بعيدًا عن التخوين أو التصنيف السياسي الضيق.

في المحصلة، لا يكمن الخطر في وجود إعلام خاص مستقل، بل في غيابه، كما لا يكمن في تعدد الأصوات، بل في إسكاتها.

إن التجربة السورية، بما تحمله من إرث ثقيل من الاحتكار الإعلامي، تفرض اليوم ضرورة الانتقال إلى نموذج جديد يقوم على التعددية، والاستقلالية، والمهنية.

وحده هذا النموذج قادر على ضمان إعلام يؤدي دوره الحقيقي: ناقلًا للخبر، ومحللًا للوقائع، ورقيبًا على السلطة، لا تابعًا لها.

أنتم الذين تغرزون خنجراً في ظهر الدولة!

بقلم: أ. أسامة ليموني
عضو تيار سورية الجديدة

منذ بداية التحرير وحتى اليوم تتعالى أصوات كثيرة مفادها أن كل منتقد للسلطة إنما هو هدّام لمشروع الدولة، ولا يريد لها الخير، وأنه "يشوّش" على من يعمل.

ربما لا يعلم من يتكلم بهذا النفس أنه يؤسس لمرحلة جديدة من كمّ الأفواه وترهيب الناس، وستودي بنا إلى مرحلة نرى فيها السلطة التنفيذية تصنع ما يحلو لها من غير رقيب ولا حسيب.

غير أن هذا المنطق من الأساس مبني على مفاهيم خاطئة! فالخلط بين مصطلح الدولة ومصطلح السلطة هو ما أدى للوصول إلى هذه المفاهيم وهذه التصورات المغلوطة.

الدولة كمفهوم هي المؤسسات والدوائر والمراكز الحكومية، وهي الكيان الثابت الذي لا يتغير عبر الزمن، أما السلطة فيمثلها الفريق الحاكم، والذي "من المفترض" أن يكون متغيرًا غير ثابت.

اليوم، وبعد أكثر من عام ونصف على التحرير، أصبح موضوع الحريات والتعبير عن الرأي أمرًا يدعو للقلق، فجميعنا رأينا كيف يتم التعامل مع الأمر من اعتقالات بسبب حملة أطلقها أحد الناشطين على مجرم الحرب "محمد حمشو"، واستخدام القوانين الأسدية في إسكات الناس وبشكل "قانوني".

وقوانين حق التظاهر التي تعطي الصلاحية للسلطة بمنع أي تجمع لا يحلو لها "بغض النظر عن مشروعية القانون، وأنه صدر دون وجود مجلس تشريعي أساسًا".

وحتى الناس أنفسهم وطريقة تعاملهم مع كل منتقد وترهيبه وقمعه من خلال القوالب الجاهزة التي تُقال له (فلول، مُنظِّر، معادٍ للبناء والنهوض.. وغيرها الكثير).

أكثر ما يلزمنا اليوم هو المرونة في التعامل مع بعضنا البعض، وتقبّل الرأي والرأي المخالف، لأن ذلك هو ركيزة أساسية للنهوض. فليس كل منتقد هو فلول أو مشوش أو معادٍ للحكم، وتصوير الأمور بطريقة الأبيض والأسود غير مجدية ولن تصل بنا إلى حل.

تيار سورية الجديدة يضع معايير للنقد، ويرى أن الالتزام والعمل بها يجعل النقد ليس فقط مشروعًا، بل واجبًا لكل حريص على إكمال أهداف الثورة، والوصول إلى سورية التي قامت من أجلها، وهي كالآتي:

1- التأكد من صحة المعلومة.

2- نقد السياسات والقرارات والسلوكيات، وتجنب التهجم على الأشخاص والاتهام والتخوين والحكم على النوايا.

3- أن يكون النقد بدلالة الصالح العام أو المصلحة الوطنية، بمعنى أنني أنتقد أمرًا لأنه يخالف المصلحة الوطنية من وجهة نظري.

4- أن يكون النقد مبررًا بالحجة والمنطق، أي أن أبين لماذا هذا الأمر يخالف المصلحة الوطنية.

الخوف من عودة الاستبداد وقمع الحريات هو تخوف محق، وهنا تقع المسؤولية على عاتق السلطة في زيادة ثقة المجتمع بها من خلال الشفافية والمساءلة. وأعتقد أن أهم بادرة خير يمكن أن تكون من طرفها هي فسح المجال لمجلس الشعب ليعمل بحرية واستقلالية كاملتين، دون محاولة السيطرة على قراراته، وخاصة أنه تم تعطيله لأكثر من تسعة أشهر، دون سببٍ مُعلَن للرأي العام.

إن حماية مكتسبات هذه الثورة المباركة يقع على عاتقنا جميعًا، ويجب أن نعي جيدًا أن السكوت اليوم عن الأخطاء والتجاوزات التي تحدث وإسكات الناقد لن يحل المشكلة أبدًا، فإن منع الناس من الحديث عن الخلل لا يزيل الخلل، بل يؤجل ظهوره حتى يصبح أكثر كلفة على الدولة نفسها، وبالتالي يصبح من يغرز خنجرًا في ظهر الدولة هو من يسكت ناقديها وليس العكس.

وفي ختام القول، لعل أبرز ما قد نستشهد به في هذا السياق

هو موقف الحُباب بن المنذر في غزوة بدر، لما سأل النبي ﷺ عن اختيار موقع المعركة، قال: أهذا منزل أنزلك الله أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فلما علم أنه رأي بشري، قدّم رأيًا استراتيجيًا أفضل، وقَبِل النبي ﷺ مشورته.

فإذا كان أفضل الخلق يُراجع في قراراته وينزل عند رأي أصحابه، فما بال البعض اليوم يشعروننا كأننا ننتقد من هم أرفع منزلة من النبي؟

حماية الحرية وتجريم الأسدية مسؤولية الشباب في سورية الجديدة

بقلم: أ. باسل عبدالله الرفاعي
طالب هندسة ومدقق لغوي

ليست الأوطانُ العظيمةُ تلك التي تُجيدُ طيَّ صفحاتِ الماضي، بل تلك التي تمتلكُ شجاعةَ قراءتها كاملةً، فتُنصفُ ضحاياها، وتُحاسبُ المجرمين وفق القانون، وتُشيّدُ مستقبلَها على أُسُسِ الحريةِ والعدالة، لا على الخوفِ والنسيان.

فلم تعد حريةُ التعبير في سورية ترفاً فكرياً، ولا شعاراً يُرفع في الاحتفالات والمناسبات، بل أصبحت الركيزة التي يُقاس بها صدقُ أي مشروعٍ وطني يسعى إلى بناء دولةٍ حديثةٍ تقوم على المواطنة وسيادة القانون، فالحرية التي حُرم منها السوريون طويلاً ليست غايةً في ذاتها فحسب، وإنما هي الوسيلة التي تتيح للمجتمع أن يواجه ماضيه بشجاعة، وأن يناقش حاضره بلا خوف، وأن يرسم مستقبله بعيداً عن الاستبداد.

غير أن الحرية لا تكتمل إلا بالعدالة، فالدولة التي تحمي حق الإنسان في التعبير، مُطالبةٌ أيضاً بأن تحمي حق الضحايا في الإنصاف، وأن تضمن خضوع كل من ارتكب انتهاكات جسيمة للمساءلة القانونية، وإن بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة لا يتحقق بالشعارات، وإنما بإرساء مبدأ واضح لا يقبل الاستثناء، فلا أحد فوق القانون، ولا حصانة لمن تثبت مسؤوليته عن جرائم القتل، أو التعذيب، أو الإخفاء القسري، أو الاعتقال التعسفي، أو غيرها من الانتهاكات التي مزقت المجتمع السوري، وإن ذاكرة الشهداء والمعتقلين والمفقودين ليست صفحة تُطوى، ولا عبئاً على المستقبل، بل هي مسؤولية وطنية وأخلاقية، واحترام هذه الذاكرة يقتضي رفض السخرية من معاناة الضحايا أو الانتقاص من كرامتهم، لأن المجتمع الذي يفقد احترامه لضحاياه يفقد جزءاً من إنسانيته، ويعرّض نفسه لخطر تكرار المآسي ذاتها، وفي الوقت نفسه، فإن العدالة الانتقالية لا تُبنى على الانتقام، وإنما على الحقيقة، والإنصاف، والمحاكمات العادلة، والمساءلة الفردية القائمة على الأدلة، فالغاية ليست إنتاج مظالم جديدة، بل منع تكرار المظالم القديمة، وترسيخ ثقافةٍ تؤمن بأن القانون هو المرجع الذي يحتكم إليه الجميع دون تمييز.

ومن هنا، يصبح من الضروري أن يُمَيّزَ المجتمع بين حرية الرأي وبين أي خطاب يبرر الجرائم أو ينكرها أو يحرّض على العنف والكراهية، فالدول الديمقراطية تحمي حرية التعبير، لكنها في الوقت نفسه تضع الضوابط القانونية التي تتعامل مع الأفعال والخطابات التي تمس حقوق الآخرين أو تتعارض مع النظام القانوني و لذلك، فإن النقاش حول الماضي يجب أن يجري في إطار احترام الحقيقة والعدالة وحقوق الإنسان، لا في إطار تمجيد الانتهاكات أو التقليل من معاناة الضحايا.

ولعل الفئة الأكثر قدرة على حمل هذا المشروع الوطني هي فئة الشباب، فهم ليسوا مجرد شريحة عمرية فقط، بل هم القوة الاجتماعية الأكبر القادرة على إعادة بناء الثقة، وتنظيم المبادرات الوطنية، وترسيخ ثقافة الحوار، والإسهام في بناء مؤسسات تحترم القانون والإنسان، ولقد عاش الشباب السوري سنوات قاسية، وتحمّل كثيرون منهم تبعات الحرب والنزوح وفقدان الأحبة، ولذلك فإن مسؤوليتهم اليوم لا تقتصر على التطلع إلى مستقبل أفضل، بل تمتد إلى المشاركة في صنعه، حتى تكون سورية القادمة وطناً لجميع أبنائها، قائماً على المواطنة والحرية والعدالة، فالدولة التي نحلم بها ليست دولة الخوف ولا دولة الأشخاص، وإنما دولة المؤسسات، التي تُدار بالقانون، ويُحاسَب فيها كل من يسيء استعمال السلطة أو يعتدي على حقوق المواطنين، وتُصان فيها كرامة الإنسان بوصفها القيمة العليا التي لا يجوز المساس بها، وإن الطريق إلى مستقبل أكثر استقراراً لا يبدأ بنسيان الماضي، ولا بتجاهل آلام الضحايا، وإنما بالاعتراف بالحقيقة، وإنصاف المتضررين، وإرساء قواعد العدالة وسيادة القانون، وحين

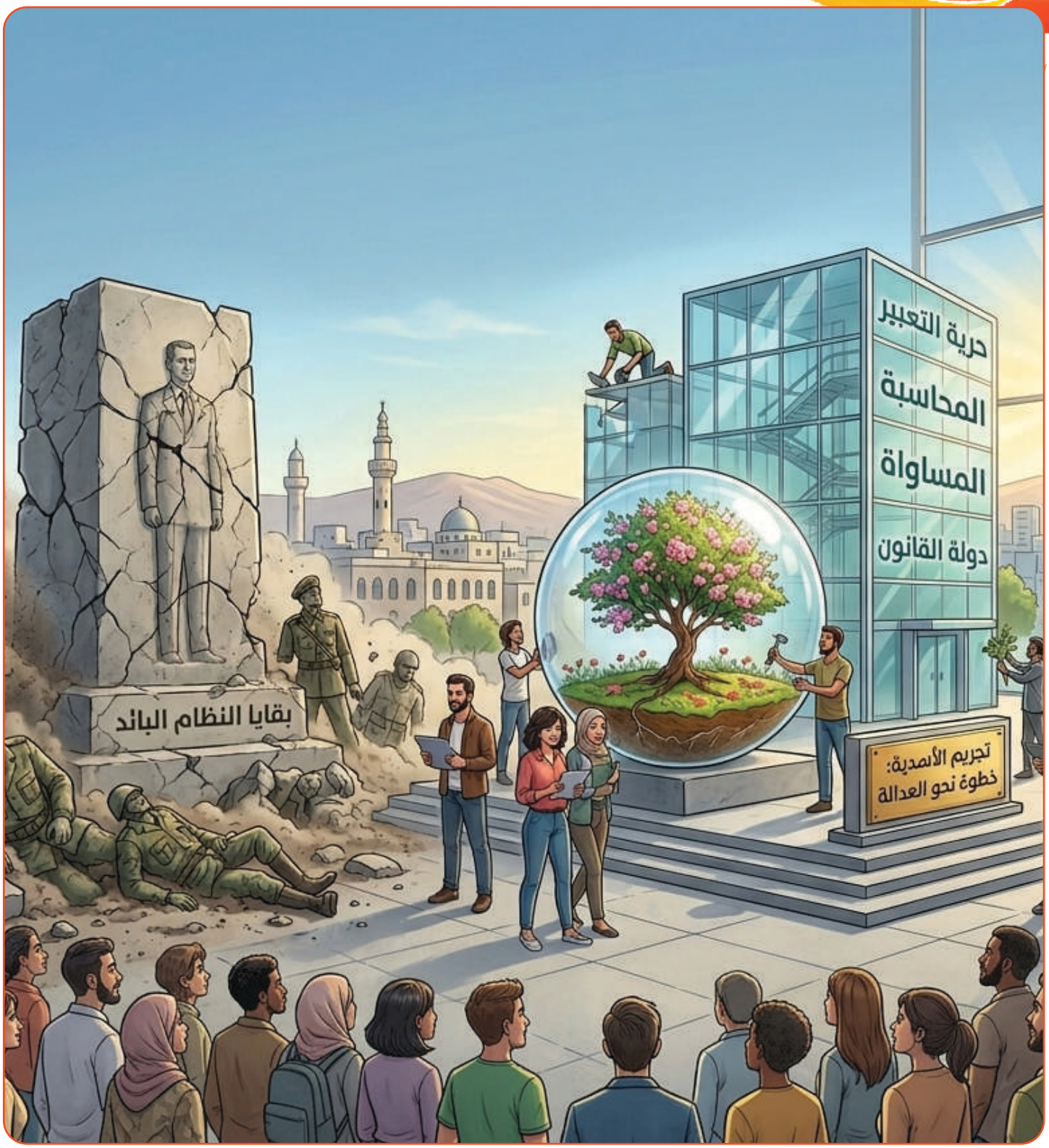

تجتمع حرية التعبير مع المسؤولية، وتلتقي ذاكرة الضحايا مع ميزان العدالة، ويقف الشباب في مقدمة مشروع البناء الوطني، تصبح سورية أقرب إلى أن تكون دولةً تحمي الإنسان، وتحفظ الحقوق، وتمنع تكرار الاستبداد، فالأوطان لا تنهض بالإنكار، بل بالحقيقة، ولا تستقر بالإفلات من المساءلة، بل بسيادة القانون، وبإيمان أبنائها بأن الكرامة والحرية والعدالة هي الأساس الذي تُبنى عليه الأوطان.

فالعدالةُ ليست نقيضَ الحرية، بل حارستُها، والذاكرةُ ليست عبئاً على الأوطان، بل حصنُها الأخير.

وإذا لم يبقَ ميزانُ العدالةِ أثقلَ من سطوةِ الاستبداد، فسيظلُّ التاريخُ قابلاً لأن يُعيدَ مآسيه ....

أمَّا حين ينتصر القانونُ للإنسان، فهناك فقط تبدأ الأوطانُ بكتابةِ مستقبلِها من جديد.

المرأة السورية... سرُّ الاكتمال الإنساني في سورية الجديدة

بقلم: أ. أميرة عليّان تبلو
كاتبة روائية

ليست المرأة السورية هامشًا في حكاية الوطن، بل إحدى أبرز صانعاتها. فمنذ فجر التاريخ، كانت شريكةً في بناء الحضارة، وحين عصفت بسورية سنوات المحنة، لم تكن مجرد شاهدة على الألم، بل كانت أمًّا وزوجةً وابنةً ومعلّمةً وطبيبةً وإعلاميةً، حملت على كتفيها أعباءً جسامًا، وحافظت على الأسرة والمجتمع رغم قسوة الظروف.

المرأة ليست هامشًا في كتاب الوجود، هي الصفحة التي يُقرأ بها المعنى، وهي البداية التي منها تتشكل الحكاية قبل أن تُروى، والروح التي تمنح هذه المعادلة قابليتها للحياة. فحين نذكر المرأة، فإننا لا نتحدث عن "نصف"، بل عن الجوهر الذي لولاه فقد الكل توازنه وانحرف عن غايته. وهي لا تلد الإنسان فحسب، وإنما تعيد خلقه في داخله؛ تغرس فيه أول بذور القيم، وتخط على روحه ملامح إنسانيته الأولى.

وفي أعمق تجلياتها، تقف الأمومة كحقيقة وجودية؛ فعل عطاءٍ لا يشبهه شيء، وصبرٍ لا يُقاس بمقياس. فالأم لا تصنع حياةً فحسب، وإنما تحرس معناها من الانهيار، وتعيد ترميم الإنسان كلما تصدع، وتمنحه القدرة على النهوض كلما أوشك على السقوط. ومن هنا، كان تكريمها اعترافًا بحقيقة كونية: أن أعظم ما في الإنسان يبدأ من قلب امرأة.

والمرأة هي الوعي الذي يتخفى في التفاصيل، والأثر الذي لا يُرى لكنه يغيّر كل شيء. تعمل في صمت، وتبني في الخفاء، ويظل حضورها ممتدًا في السلوك والقيم وطريقة نظر الإنسان إلى نفسه والعالم. وفي بنية المجتمع تمثل محورًا خفيًا للتوازن؛ فقوتها ليست في الصدام، بل في الاحتواء، وليست عظمتها في السيطرة، بل في عمق تأثيرها.

ولقد أثبتت المرأة السورية هذه الحقيقة في أقسى المحن؛ فحين تهجّرت الأسر، وغاب المعيل، وتصدعت مؤسسات الحياة، وقفت بثبات، تحمي أبناءها، وتحفظ هويتهم، وتصنع من الألم قوةً، ومن المعاناة أملاً. ولهذا، فإنها ليست شريكةً في الصمود فحسب، بل شريكةٌ أصيلة في إعادة بناء سورية الجديدة.

وفي ميدان الفكر والعمل، لم تكن المرأة يومًا عاجزة، وإنما كثيرًا ما حُجبت عنها الفرص. وحين أُتيحت لها، أثبتت قدرتها على الإبداع والعطاء، لأنها لا تستمد قيمتها من اعتراف الآخرين بها، بل من إنسانيتها ورسالتها.

أما في ميزان الدين، فإن تكريم المرأة لم يكن خطابًا عاطفيًا، بل تأسيسًا لكرامة راسخة. فقد منحها الإسلام حقها في التعلم والتملك والاختيار، وأقرّ لها بإنسانيتها الكاملة، وأقام العلاقة بينها وبين الرجل على التكامل لا التنازع، وعلى العدل لا التمييز.

واليوم، ومع انطلاق مرحلة جديدة في تاريخ سورية، يبرز الحديث عن حرية المرأة بوصفه أحد عناوين المستقبل. غير أن الحرية التي تتطلع إليها المرأة السورية ليست حرية الانسلاخ عن دينها أو قيمها أو هويتها، كما أنها ليست حريةً تُختزل في تقليد نماذج لا تنتمي إلى بيئتها وثقافتها. وفي المقابل، ليست الحرية أن تبقى أسيرة التهميش أو الإقصاء أو حرمانها من حقها في المشاركة والعطاء. إن الحرية التي تحتاجها المرأة السورية هي حرية الكرامة والمسؤولية؛ حرية التعليم والعمل والإبداع والمشاركة في صناعة القرار وخدمة المجتمع، في إطار هويتها الحضارية وقيمها الإسلامية وخصوصية مجتمعها. فليس كل ما يُطرح باسم الحرية يحقق كرامة الإنسان، كما أن المحافظة على الهوية لا تعني تعطيل الطاقات أو إقصاء المرأة عن دورها الطبيعي في نهضة وطنها.

وفي هذا الزمن الذي تتسارع فيه التحولات وتضطرب فيه المعايير، تحتاج سورية الجديدة إلى امرأةٍ واثقةٍ بنفسها، تعتز بدينها وثقافتها، وتشارك بعلمها وخبرتها في بناء وطنٍ يتسع لجميع أبنائه، ويمنحهم فرصًا متكافئةً لخدمة مجتمعهم.

وفي النهاية، تبقى المرأة السورية ذلك السر الذي لا يُستنفد، والنور الذي لا يخبو، والحقيقة التي كلما اقتربنا منها ازددنا وعيًا بعظمة الخالق الذي أودع فيها هذا القدر من الجمال والعمق، فالمرأة ليست نصف الحياة، بل شرطٌ من شروط نهضتها، والمعنى الذي يمنح لكل بداية قيمتها.

وهكذا، فإن تكريم المرأة السورية وتمكينها ليس انتصارًا لفئة من المجتمع، بل استثمارٌ في مستقبل الوطن كله؛ لأن تكريم المرأة هو في جوهره تكريمٌ للإنسان، وصونٌ للمعنى الذي بدونه يصبح العالم أكثر قسوةً، وأقل إنسانية.

الحرية التي لم نتعلمها بعد

بقلم: أ. ملهم العمور
عضو تيار سورية الجديدة

للحرية معانٍ كثيرة، وتحتمل في تطبيقها طرقًا عديدة، ولكنها لم تسلك يومًا طريق الأذى والاعتداء على الآخرين من أجل نيل مصلحة أو تحصيل الحقوق. فالحرية، فلسفيًا، هي نقيض الظلم، وقد أصبحت مطلبًا لجميع الشعوب التي ترزح تحت الأنظمة الشمولية القمعية، وقد كانت شعار ثورة الشعب السوري ضد حكم بشار الأسد. وإذا ما ألقينا نظرة إلى مفهوم الحرية عند جلّ الشعب السوري، فسنحصل على إجابات متعددة تدور كلها في فلك واحد، ألا وهو "نقد الحكومة"، وكأن الفاتورة الكبيرة التي دفعها السوريون كانت فقط من أجل هذا!

بعد زيارتي الأخيرة إلى سورية، وجدت أن أسلوب الحياة قد توقف فعليًا في عام 2010، بينما تراجعت الحياة النفسية والاجتماعية والسلوكية والحضارية بشكل كبير. وقد كانت تلك نتيجة طبيعية لكمية الرعب والخوف والتشريد التي عاشها أبناء الشعب السوري، بل ونشأ على أثرها الكثير من شباب اليوم منذ طفولتهم. فأصبح الفرد السوري لا يفكر إلا بنفسه وبأهله، وذلك نتيجة نمو غريزة البقاء لديه بطريقة خاطئة، فأصبح الجميع في نظره أعداءً له. وبالطبع، لا يغيب عنا التراجع العلمي والثقافي عند معظم الناس الذين تركوا العلم والتعلّم، وغرقت أفكارهم في بحر واحد، وهو الهجرة والنجاة بأرواحهم ومستقبل أبنائهم. فما فائدة التعلّم والقراءة في بلد لا تأمن فيه على روحك، ولا تنتظر فيه من المستقبل خيرًا؟

هنا جاء التحرير فجأة، وفي ذروة اليأس عند الناس -الذين نشؤوا على فهم خاطئ لمعظم مفردات الواقع، ولم يتسنَّ لهم، أن يمروا بمرحلة إعداد لما يعيشونه حاليًا- فالحرية هي الشتم، والحقوق هي للفرد نفسه حتى وإن تعدّى على غيره، والتطور يأتي سريعًا دون تضحيات.

فعلى سبيل المثال، تستطيع أن "ترى" ممارسات الحرية التي يعتقدها السوريون بأفعال شتى، فهذا يسب الشرطي الذي يقوم بعمله، وذاك ينتقد سوء الشوارع والأرصفة، والآخر لا تعجبه معظم الرسوم والقرارات الحكومية، مع أنه في الواقع لم يتغير الكثير من الحياة المعيشية عمّا كانت عليه في عهد النظام البائد، بل وقد تحسنت كثير من جوانب الحياة الخدمية والأمنية.

وأذكر هذه القصة عند عبوري من معبر نصيب باتجاه الأردن؛ فقد كان سائق الأجرة طوال الطريق يشتكي من تعامل موظفي المعبر، وكيف أنهم لا يحترمون حقه في نقل البضائع، ويتدخلون في كل صغيرة وكبيرة، وأن هذا النظام ساقط إذا بقيت هذه القوانين التي على حد زعمه ظالمة. وفجأة اختفت جميع علامات الضجر والانزعاج عند وصوله إلى الجانب الأردني، مع أن موظفي معبر نصيب يتفوقون على نظرائهم في المعبر الآخر الأردني من ناحية الخدمات والتعامل والتسهيلات بآلاف المرات. ولكن لم تكن شكواه لمجرد الضجر أو استهجانًا للخدمات والتعامل، بل بدافع ممارسة الحرية، فبرأيه، ما هي الحرية التي حصلنا عليها إن لم ننتقد؟

وبالطبع، لا يخفى على الجميع سوء تعامل المواطنين مع أفراد السلك الأمني والشرطة. فقد عاش هذا الشعب على الخوف منهم، لا على احترامهم، وأمضى أربعة عشر عامًا محاولًا كفَّ أيديهم عن خنقه وخنق مستقبله، فتكوّنت في العقل الباطن لدى الناس فكرة أن رجل الأمن هو الرجل القاتل والمجرم والمرتشي الذي لا يهمه سوى إيذائهم. ولكنهم لم يستطيعوا إدراك أن صورة رجل الأمن أو الشرطي في عهد نظام الأسد كانت صورة مشوهة أساسًا، وأن رجل الأمن وُجد لحفظ أمننا، واحترامه واجب علينا، فهو جزء من احترام أي شخص يؤدي وظيفته ما لم يخطئ، وهذا ليس تكرمًا منا. فأصبحنا عند كل صغيرة نريد التقليل من شأنه، وشتمه، والاعتداء عليه، وإلا فما الحرية التي حصلنا عليها؟

وغير ذلك الكثير مما يضيق المقام بذكره، ولكننا نعيشه ونشاهده كل يوم. إن حالة الغضب التي عاشها الشعب السوري طوال أكثر من خمسين عامًا أصبح يُنفَّس عنها بطريقة خاطئة تضرنا وتضر المجتمع أولًا وأخيرًا. وأنا هنا لا أدعو إلى

عدم النقد، فعند الخطأ يجب الانتقاد، وكم شاهدنا من قرارات حكومية خاطئة عُدِّلت بسبب النقد والانتقاد! نعم، إن العلاقة بين المسؤول والمسائِل، وبين الحكومة والشعب، علاقة صحية وضرورية، ويجب أن تكون دائمًا بالطرق السليمة، وأولها يبدأ بتفعيل عمل المؤسسات والأحزاب، واختيار الأعضاء المناسبين في مجلس الشعب.

نعم، لقد نلنا حريتنا، ولكننا لم نطبقها بالشكل الصحيح الذي يجب أن تكون عليه للنهوض بمجتمعنا ودولتنا. فيجب على كل شخص أن يعي بأن الحرية التزام وأخلاق، وهي وفاء للتضحيات التي أوصلتنا إلى هنا، وأن للنقد مكانًا ووقتًا، وللعمل والإنجاز مكانًا ووقتًا. فلا يصح أن نطالب دومًا بحقوقنا، وننسى أن علينا واجبات، فالحق والواجب جناحا التطور والتقدم. فنحن لدينا واجبات تجاه الطفل والشيخ، وتجاه الطريق والشجر، وتجاه موظف الحكومة والقطاع الخاص، وتجاه الإنسان والحيوان.

إن الحرية التي نلناها يجب أن نستغلها في جميع المجالات، فقد كنا محرومين من الاختيار، ومن المبادرة، ومن التفكير، ومن العمل، والآن أصبح لدينا كل ذلك، فلا نُخرج الحرية من فضائها الواسع والمفيد إلى القالب الضيق والمضر.

الغوطة... من رئة دمشق إلى ركيزة أمنها الاقتصادي

بقلم: أ. منير الفقير
مسؤول التنظيم في تيار سورية الجديدة

إطلالةٌ من أعالي قاسيون أو من جادات المهاجرين العليا تكشف حقيقةً موجعة؛ فالغوطتان اللتان شكّلتا عبر قرون رئة دمشق وسلّتها الغذائية، أصبحتا أثرًا بعد عين، ولم يبقَ منهما إلا جزرٌ خضراء متناثرة.

ولا ينبغي النظر إلى هذا التحول بوصفه قضية بيئية أو عمرانية فحسب، بل باعتباره قضية اقتصادية تمس الأمن الغذائي، واستدامة الموارد، وقدرة العاصمة على تحقيق قدرٍ من الاكتفاء الذاتي.

ومع اتجاه سورية نحو اللامركزية الإدارية الموسعة، فإن فقدان الغوطتين يعني خسارة أحد أهم الأصول الاقتصادية لدمشق الكبرى. فالأراضي الزراعية ليست مساحات خاملة بانتظار البناء، وإنما أصول إنتاجية تخلق قيمة مضافة، وتوفر فرص عمل، وتدعم سلاسل الإمداد الغذائي، وتخفف الاعتماد على النقل والاستيراد، وتعزز استقرار الأسعار. كما أن تراجعها ينعكس سلبًا على الاقتصاد المحلي، والسلامة البيئية، وجودة الحياة، مع الارتفاع المطرد في درجات الحرارة.

ندندن دائمًا على أهمية إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط الحضري، وبناء نماذج الحوكمة، وأولويات الاقتصاد والتنمية وإعادة الإعمار. وهذا أمرٌ بالغ الأهمية، لكنه ينبغي أن يخضع لتوازنٍ وطني تضبطه مؤسسات الدولة، من سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات وروابط ومبادرات.

فالإفراط في تجاهل المجتمع المحلي يخلق مظالم محلية، لكن الإفراط في الاستجابة للرغبات المحلية، دون رؤية وطنية شاملة، قد يخلق مظالم بين المناطق نفسها، ويؤدي إلى اختلالات اقتصادية يصعب تداركها. وهنا يبرز دور الدولة في تحقيق التوازن بين حق المجتمعات المحلية في التنمية، وحق المجتمع كله في الحفاظ على موارده الاستراتيجية.

فقد يقرر أهالي داريا أو سقبا مثلًا التحول الكامل من الزراعة إلى صناعة الأثاث، وتحويل الأراضي الزراعية إلى مدن صناعية، وقد يقرر أهالي مضايا استثمار سهل الزبداني بالكامل في التطوير العقاري. لكن هل تُقاس جدوى هذه القرارات بالمصلحة المحلية وحدها، أم بالمصلحة الاقتصادية الوطنية أيضًا؟ فالمياه، والتربة، والأراضي الزراعية، ليست ملكًا للجيل الحالي وحده، بل موارد استراتيجية تمثل ثروة وطنية تتجاوز حدود البلديات والإدارات المحلية.

ومن هنا، فإن التخطيط الاقتصادي الرشيد لا يقوم على المفاضلة بين الزراعة والصناعة أو بين الزراعة والعقار، وإنما على تحقيق التكامل بينها وفق الاستخدام الأمثل للأرض. فكل هكتار يُفقد من الأراضي الزراعية الخصبة يصعب تعويضه، بينما يمكن توجيه التوسع العمراني والصناعي إلى مناطق أقل تأثيرًا على الأمن الغذائي.

لذلك، ينبغي أن تستهدف السياسات الحكومية تحفيز المواطنين على التمسك بأراضيهم الزراعية، ليس عبر المنع وحده، وإنما عبر تحويل الزراعة إلى نشاط اقتصادي مجدٍ، من خلال دعم الاستثمار الزراعي، وتطوير الصناعات الغذائية، وتحسين التسويق، وتوفير البنية التحتية والتمويل والتقنيات الحديثة، حتى تبقى الأرض مصدر دخل حقيقي لا عبئًا يدفع أصحابها إلى بيعها أو تغيير استخدامها.

كما أن الحفاظ على الغوطة ليس مسؤولية الحكومة وحدها، بل مسؤولية مجتمعية أيضًا. فإطلاق جمعيات وروابط ومبادرات أهلية تعنى بحماية الأراضي الزراعية، ورصد التعديات، ونشر الوعي بقيمتها الاقتصادية، يمثل استثمارًا في مستقبل دمشق قبل أن يكون نشاطًا بيئيًا.

ورسالةٌ أخرى إلى السلطة: لقد سقط النظام، وزالت كثيرٌ من الأسباب الأمنية التي كانت تُستخدم مبررًا للتوسع العمراني الجائر على حساب الغوطتين ومحيط سهل الزبداني وغيرها. واليوم أصبحت الفرصة متاحة لوضع سياسة عمرانية جديدة، تجعل حماية الأراضي الزراعية جزءًا من استراتيجية التنمية الاقتصادية، لا عقبةً في طريقها.

إن الغوطة ليست مجرد ذاكرة خضراء لدمشق، بل رأس مال طبيعي واقتصادي لا يُقدّر بثمن. وحماية هذا المورد ليست ترفًا بيئيًا، وإنما استثمار طويل الأمد في الأمن الغذائي، والاستقرار الاقتصادي، وجودة الحياة للأجيال القادمة.

"تجريم الأسدية" بين حرية التعبير وفقه المقاصد

بقلم: أ.سهير أومري
رئيسة تحرير مجلة العنقاء

لم يكن إدراج المادة (49) في الإعلان الدستوري السوري خطوةً تشريعيةً عابرة، بل جاء تعبيرًا عن وعيٍ بأن الدولة الجديدة لا تُبنى بإسقاط النظام السابق فحسب، وإنما بإزالة البنية الفكرية والقانونية التي مكّنته من إعادة إنتاج نفسه. ولذلك نصّت المادة على تجريم تمجيد نظام الأسد البائد ورموزه، وتجريم إنكار جرائمه أو التهوين منها أو تبريرها، باعتبار ذلك جزءًا من منظومة العدالة الانتقالية.

وقد يظن بعض الناس أن هذا النص يتعارض مع حرية الرأي والتعبير، بينما الحقيقة أنه ينسجم مع مبدأ استقرّت عليه الدول الديمقراطية بعد التجارب الإنسانية الكبرى، وهو أن الحرية لا تمتد إلى حماية الدعوات التي تمجّد الجرائم ضد الإنسانية أو تسعى إلى إعادة إنتاجها.

ولعل أبرز مثال على ذلك ما فعلته ألمانيا بعد سقوط النازية؛ فلم تكتفِ بإسقاط النظام، بل جرّمت تمجيد النازية ومنعت رموزها، ليس بدافع الانتقام، وإنما لحماية المجتمع من عودة الفكر الذي قاد إلى واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية. ولذلك لم يعد يُنظر إلى هذه التشريعات على أنها تقييدٌ لحرية التعبير، بل ضمانةٌ لحماية النظام الديمقراطي نفسه.

ومن هذا المنطلق، فإن تجريم الأسدية لا ينبغي أن يُفهم بوصفه قانونًا لمعاقبة الخصوم السياسيين، وإنما باعتباره إجراءً وقائيًا يحول دون إعادة تدوير منظومةٍ قامت على القتل المنهجي والتعذيب والإخفاء القسري والتهجير. فالأسدية ليست مجرد انتماءٍ سياسي، بل منظومة حكمٍ ارتبطت بانتهاكات جسيمة وثقتها جهات حقوقية ودولية، ومن ثم فإن تمجيدها لا يقف عند حدود الرأي الشخصي، بل يعتدي على ذاكرة الضحايا ويُضعف الثقة بالعدالة ويمهّد لعودة الاستبداد.

ومن زاوية المقاصد الشرعية، فإن هذا التوجه يجد أساسًا راسخًا في مقاصد الإسلام الكلية، فالشريعة شرعت الأحكام لتحقيق المصالح ودفع المفاسد، وحفظ الدين، والنفس، والعقل، والكرامة الإنسانية، وإقامة العدل.

ومن هنا فإن تجريم تمجيد الأنظمة الإجرامية يحقق حفظ النفس بمنع إعادة شرعنة الجرائم، كما يحقق حفظ العقل بحماية الوعي من تزييف الحقائق وتصوير الجلاد في صورة البطل، ويحقق حفظ الكرامة الإنسانية بصيانة حقوق الضحايا وعدم تحويل من انتهكها إلى رموز تُحتذى.

وقد جاءت نصوص الشريعة حاسمة في هذا الباب، قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ [هود: 113]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2]. فتمجيد منظومة قامت على الظلم صورةٌ من صور الركون إليها والإعانة المعنوية على استمرار أثرها.

كما قال النبي ﷺ: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا»، فلما سئل عن نصر الظالم قال: «تحجزه أو تمنعه من الظلم، فإن ذلك نصره». وإذا كان الإسلام يأمر بمنع الظالم من الاستمرار في ظلمه، فمن باب أولى ألا يُسمح بتحويله إلى رمزٍ يُمجَّد أو تجربةٍ يُدعى إلى إحيائها.

ومن القواعد الكبرى التي قررها الفقهاء سدُّ الذرائع؛ أي منع الوسائل المؤدية إلى الفساد قبل وقوعه. وفي هذا الإطار، يصبح تجريم الأسدية تطبيقًا معاصرًا لهذا الأصل؛ لأنه يمنع إعادة إنتاج خطاب الاستبداد ويحصّن المجتمع من تكرار التجربة.

ومع ذلك، فإن نجاح هذا التشريع مرهونٌ بالتمييز بين الفكر الإجرامي وحرية الرأي. فالمقصود هو تجريم تمجيد الجرائم أو إنكارها أو الدعوة إلى إعادة إنتاجها، لا مصادرة البحث العلمي أو النقاش التاريخي أو النقد السياسي المشروع. فالعدالة الانتقالية لا تنتصر بالانتقام، وإنما بسيادة القانون وضمان المحاكمة العادلة.

لقد علّمتنا التجارب أن الأنظمة الاستبدادية لا تسقط يوم يسقط حكامها، وإنما قد تعود إذا بقي خطابها حيًا في العقول

وجرائمها محل تبرير أو إنكار. ولذلك فإن تجريم الأسدية ليس استهدافًا للماضي، بل حمايةٌ للمستقبل، وليس تضييقًا على الحريات، بل صيانةٌ لها من أن تتحول إلى معبرٍ لعودة الاستبداد.

وهذا هو المعنى الذي تنسجم فيه المادة (49) من الإعلان الدستوري مع مقاصد الشريعة؛ فكلتاهما تسعيان إلى إقامة العدل، وصيانة الكرامة الإنسانية، ومنع عودة الظلم، حتى تُبنى سورية الجديدة على ذاكرةٍ صادقة، وعدالةٍ راسخة، ودولةٍ يحكمها القانون لا الأشخاص.

التغيير بين المطالبة الجمعية والمقاومة الفردية

بقلم: أ.محمد زكريا البدوي
عضو تيار سورية الجديدة

في كل جلسة تقريباً، هناك لحظة يتفق فيها الجميع أن الأوضاع لم تعد تُحتمل.
نهز رؤوسنا، نتأفف، نعدد الأخطاء، ثم نغادر بشعورٍ غريب من الراحة... كأننا أدينا واجبنا الأخلاقي بمجرد الكلام.
نشتكي من الفساد، من الظلم، من غياب الضمير، من تراجع القيم، نقول إن المجتمع يحتاج إصلاحاً، وإن الناس تغيرت، وإن الزمن لم يعد كما كان.
لكن حين يقترب التغيير من حياتنا نحن... يتبدل كل شيء، حين يُطلب منا أن نراجع أنفسنا، أن نكسر عادةً ألفناها، أن نعيد النظر في أسلوبنا، أو أن نتحمل مسؤولية لا نحبها... نؤجّل ونهدأ، ونقنع أنفسنا أن الوقت غير مناسب.
نحب التغيير كفكرة، لكننا نتعب حين يصبح ممارسة، نريد عدلاً عاماً.. لكن هل نقبله حين يبدأ منّا؟ نريد قيماً عالية، لكن هل نرضى أن تُكلّفنا شيئاً من راحتنا، أو من صورتنا، أو من مصالحنا الصغيرة؟
كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: (حاسِبوا أنفسكم قبل أن تُحاسَبوا)، لم يكن يحكم أمةً ثم يعلّق أخطاءها على الناس، بل كان يخشى أن يُسأل عن دابةٍ عثرت في الطريق: (لِمَ لم تمهّد لها الطريق يا عمر؟) رجل في موقع السلطة... ويبدأ بنفسه.
في كثير من الأحيان لسنا رافضين للتغيير، نحن فقط خائفون من دفع ثمنه، لأن التغيير ليس فكرة جميلة نتداولها، بل كلفة، كلفة في العادات، في العلاقات، في المصالح، وفي الصورة التي يحب الناس أن يروننا بها.
التغيير الحقيقي لا يحدث في الشعارات، بل في التفاصيل التي لا يراها أحد: في الصدق حين يكون الكذب سهلاً، في الأمانة حين لا يُحاسبنا أحد، في الاعتراف بالخطأ دون أن نُجبر عليه.
الدين لم يكن ليمنحنا شعوراً مؤقتاً بالرضا، بل ليضعنا أمام سؤال بسيط وصعب في آنٍ واحد: هل نريد أن نتغير حقاً... أم نكتفي بالشعور أننا على الطريق؟ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾.
والبقية... أمانة

لماذا أصبح الحياد ضرورة وطنية؟

بقلم: أ. بهاء حمدان
عضو تيار سورية الجديدة

في منطقةٍ اعتادت أن تكون ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، تقف سوريا اليوم أمام لحظة تاريخية حاسمة. فبعد سنوات طويلة من الحرب والتدخلات الخارجية، لم يعد السؤال المطروح فقط كيف يمكن إنهاء آثار الحرب، بل كيف يمكن لسوريا أن تعيد تعريف موقعها في الشرق الأوسط بطريقة تحمي مصالح شعبها وتمنع تكرار مآسي الماضي.

لقد دفعت سوريا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ثمناً باهظاً نتيجة الصراعات الداخلية والتدخلات الإقليمية التي حولت أراضيها إلى ساحة لتصفية الحسابات بين قوى متعددة. هذه التجربة القاسية تركت آثاراً عميقة على المجتمع السوري وعلى الاقتصاد وعلى مؤسسات الدولة، وأثبتت في الوقت نفسه أن الانخراط في محاور إقليمية متصارعة لا يجلب الاستقرار بقدر ما يطيل أمد الأزمات.

من هنا تبرز أهمية تبني سياسة خارجية سورية قائمة على الحياد والتوازن، وهي سياسة تهدف قبل كل شيء إلى حماية المصلحة الوطنية السورية وإبعاد البلاد عن صراعات لا تخدم مستقبلها، فالحياد في السياسة الدولية لا يعني الضعف أو الانعزال، بل يعكس قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها بشكل مستقل بعيداً عن الضغوط الإقليمية.

لقد شهدت سوريا خلال سنوات الحرب حضوراً واسعاً لقوى إقليمية مختلفة، وكان لإيران دور بارز في الساحة السورية خلال تلك المرحلة. ورغم أن هذا الدور جاء في سياق معقد فرضته ظروف الحرب، فإن كثيراً من السوريين يرون اليوم أن المرحلة القادمة تتطلب إعادة تقييم للعلاقات الإقليمية على أساس الاستقلال السياسي وعدم السماح لأي طرف خارجي بالتأثير في القرار الوطني السوري.

إن بناء سياسة سورية متوازنة يتطلب أيضاً إعادة تحديد دور المؤسسة العسكرية، فالمهمة الأساسية للجيش السوري يجب أن تكون حماية الأراضي السورية وسيادة الدولة، وليس الانخراط في صراعات خارج الحدود.

لقد أظهرت تجارب المنطقة أن الجيوش التي تُستنزف في حروب خارجية تدفع شعوبها ثمناً اقتصادياً وسياسياً باهظاً. كما أن مبدأ الحياد يجب أن يشمل أيضاً العلاقات مع دول الجوار، وعلى رأسها لبنان. فعلى الرغم من التعقيدات التي شهدتها السنوات الماضية والدور الذي لعبته بعض القوى، ومن بينها حزب الله، خلال الحرب السورية، فإن المصلحة المشتركة للشعبين السوري واللبناني تقتضي بناء علاقات قائمة على احترام السيادة المتبادلة، وعدم استخدام أراضي أي دولة كساحة للصراعات الإقليمية.

إن السياسة التي تقوم على مبدأ "صفر مشاكل" مع دول المنطقة يمكن أن تشكل أساساً لمرحلة جديدة في العلاقات الإقليمية لسوريا. فهذه المقاربة تسمح ببناء علاقات متوازنة مع جميع الأطراف دون الانخراط في محاور متصارعة، وهو ما يساهم في خلق بيئة إقليمية أكثر استقراراً تساعد سوريا على التركيز على إعادة البناء والتنمية.

فالشعب السوري اليوم لا يبحث عن المزيد من الحروب، بل عن الاستقرار وفرص العمل وإعادة إعمار ما دمرته سنوات الصراع، ولن يتحقق ذلك إلا إذا تمكنت الدولة السورية من تبني سياسة عقلانية تضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

لقد علمتنا التجربة القاسية التي عاشتها سوريا أن الدول التي تتحول إلى ساحة لصراعات الآخرين تفقد قدرتها على التحكم بمصيرها. أما الدول التي تحافظ على استقلال قرارها السياسي وتوازن علاقاتها الخارجية، فهي التي تستطيع أن تبني مستقبلاً أكثر استقراراً لشعوبها.

إن تبني الحياد كخيار استراتيجي في السياسة السورية لا يعني الابتعاد عن العالم، بل يعني بناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة مع جميع الدول.

فالقوة الحقيقية لأي دولة لا تقاس بمدى انخراطها في الصراعات، بل بقدرتها على حماية شعبها وتأمين مستقبل أفضل له. وربما تكون هذه اللحظة التاريخية فرصة حقيقية لسوريا لكي تعيد رسم موقعها في الشرق الأوسط، ليس كجزء من صراعاته، بل كدولة تسعى إلى التوازن والاستقرار وبناء مستقبل جديد لشعبها بعد سنوات طويلة من المعاناة.

تنوعت أنشطة تيار سورية الجديدة لتشمل تمكين الشباب ونقل التجارب الدولية، وفي هذا الإطار وخلال شهر تموز يوليو، ناقش رئيس التيار مع "كشافة العنقاء" قيم الثورة وبناء الدولة، في حين بحث وفد التيار مع "جمعية الصداقة التركية السورية" تمكين الخريجين وتطوير المجالس المحلية، بالتوازي مع لقاء الرئيسة السابقة لمجلس الشعب البوسني لاستلهام تجارب العدالة الانتقالية والسلم الأهلي بما يخدم المسار السوري.

تيار سورية الجديدة

تيـار سورية الجديدة
New Syria Movement